الفاعلين من غير الدول (المفهوم والمعايير)

أ.م.د محمد صلاح الكبابجي / كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل
سيف سليم داود / كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

الملخص

تعد ظاهرة الفاعلين من غير الدول ظاهرة جديدة ظهرت في منتصف القرن العشرين أي بعد الحرب العالمية الثانية، وهي إحدى أنواع فواعل النظام الدولي، ولكن برزت تأثيرها منذ ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وكان للعولمة أثر في زيادة وقدرة الفواعل من غير الدول في السياسة الدولية ، وكشفت التحولات السياسية في الدول العربية التي نجحت فيها الثورة عن ظهور أنماط جديدة من الفاعلين من غير الدول، وهذا الظهور للفاعلين جاء نتيجة تدهور الدول العربية، ولاسيما مع التطورات المتلاحقة التي مرّت بها المنطقة العربية منذ العقدين الآخرين من القرن العشرين؛ وتم تقسيم الفاعلين من غير الدول فئتين وليس فئة واحدة، ومن ذلك على سبيل المثال: الميليشيات الخاصة والشركات، والمنظمات الإجرامية وعصابات الشباب، والمرتزقة وشركات الأمن الخاصة، وهو الأمر الذي يربك عملية التصنيف، وأكثر من هذا فإن عملية التصنيف تنطوي عليها الخلط وعدم التمييز بشكل واضح بين المفاهيم المستخدمة، فهي تتضمن على سبيل المثال فئتي الحركات المسلحة وأحزاب عابرة للحدود ويثير مثل هذا الخلط خلافات جوهرية بشأن معايير التصنيف .

الكلمات المفتاحية

الدولة، الفاعل، الفاعلون من غير الدول .

Non-State actors (concept and criteria)

Assistant Professor Dr. Muhammad Salah Al-Kababji
Saif Salim Daoud
College of Political Science, University of Mosul

Abstract

The phenomenon of non-state actors is a new phenomenon that appeared in the middle of the twentieth century, that is, after World War II, and it is one of the types of actors of the international system, but its impact has emerged since the sixties and seventies of the twentieth century, and globalization had a role in increasing the ability of non-state actors in international politics, and political transformations in the Arab countries in which the revolution succeeded revealed the emergence of new types of non-state actors, and this emergence of actors came as a result of the deterioration of Arab countries, especially with Non-state actors have been divided into two categories and not one, for example: private militias and companies, criminal organizations and youth gangs, mercenaries and private security companies, which confuses the classification process. Confusion is fundamental differences over classification criteria.

Keywords

State, subject, non-state actors

المقدمة

تعد ظاهرة تعدد الفاعلين من غير الدول ظاهرة عالمية جديدة، إذ عُرفت بأنواع متعددة وبدرجات متفاوتة وأشكال في مختلف الدول والمناطق على مستوى العالم، وقد تصاعدت هذه الظاهرة بشكل كبير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بسبب ما شهدته من زيادة ملفتة في عدد الحروب والصراعات داخل الدول، خاصة بعد ظهور العولمة والثورة التكنلوجية والمعلوماتية، وهذا أضعف من دور الدولة، وسّهل ظهور فواعل مؤثرة من غير الدول تمتلك برامج متكاملة للتحكم في سلوكها السياسي في مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية على حسب نشاط الفاعلين من غير الدول، ونظراً لما تمثله ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول من تهديدات للأمن والاستقرار، ويعد العالم العربي والاسلامي من أكثر مناطق العالم التي ينتشر فيها الفاعلون المسلحون من غير الدول في الوقت الراهن، منها الفاعلين من غير الدول المسلّحة والتنظيمات والحركات الإسلامية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من ظاهرة الفاعلين من غير الدول كظاهرة عالمية، حيث عرفتها – وتعرفها – بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة دول ومناطق متعددة على مستوى العالم، وقد تصاعدت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عام ١٩٩١ بسبب ما شهدته من زيادة ملفتة في عدد الحروب والصراعات داخل الدول، ونظراً لما تمثله العولمة من تأثيرات سواء على الصعد الوطنية أو الإقليمية أو على الصعيد العالمي، فقد تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة على المستويين الأمني والسياسي، وكذلك على المستوى الأكاديمي.

إشكالية البحث

تدور إشكالية البحث عن مفهوم الفاعلين من غير الدول وعوامل نشأتها ومعايير تنصيفها، ومن هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الاتية:

- ما مفهوم الفاعلين من غير الدول؟
- ما معايير تصنيف الفاعلين من غير الدول؟

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على ان الفاعلين من غير الدول هي أحد أنواع فواعل النظام الدولي وازدادت أهميتها وتأثيرها على حسب الدول وتتوزع أنواعها ما بين سياسي أو اقتصادي .

أهداف البحث:

١. وضع تعريف فاعلين من غير الدول وعوامل نشأتها .

٢. وضع تصنيف للفاعلين من غير الدول .

منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في وصف فاعلين من غير الدول، كما تم استخدام المنهج التحليلي من أجل تحليل فاعلين من غير الدول وتصنيفها .

هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث على مطلبين فضلاً عن خاتمة ومقدمة، تناول المطلب الاول الفاعلين من غير الدول: النشأة والتعريف، وكشف الثاني المطلب الثاني معايير تصنيف الفاعلين من غير الدول .

المطلب الاول

الفاعلين من غير الدول: النشأة والتعريف

تتسم التحولات والتغيرات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى في النظام الدولي بكونها متسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد، بسبب حجم تدفق الأحداث التي ترافقت معها، وحجم التحديات الجديدة التي صار يفرضها النسق المتنامي للعولمة على جميع الفاعلين على الساحة الدولية، وفي ظل هذه التطورات العالمية، وتراجع دور الدولة القومية ولو بشكل نسبي، يفترض أن يكون هناك تأثير كبير لهذه المتغيرات والتحولات على بنية الفاعلين من غير الدول، وخاصة بعد ظهور دور قوي لهؤلاء الفاعلين الجدد على الساحة الدولية نتيجة تأثير قوى العولمة خاصة الفاعلين من غير الدول ذات الطابع المسلح، وما أحدثته من تداعيات على هيكل النظام الدولي، ولعل أبرزها تراجع إحتكار الدولة لبعض وظائفها الأساسية لصالح المجتمع المدني، ممّا أدى إلى فرض قضايا وأولويات جديدة من قبل هذا الأخير، سواء فيما يتعلق باللاجئين، أو الفقر، أو حل الصراعات، أو التحول الديمقراطي، أو القضايا الإنسانية، وقضايا البيئة والمناخ وغيرها .

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، طرأت تأثيرات مهمة وجوهرية على بنية هؤلاء الفاعلين، وأدواتهم وآليات ومجالات عملهم، ممّا انعكس على أدوارهم وقوتهم على المسرح الدولي، ولعل أبرز تلك التحولات والتغيرات على الصعيد العالمي هي: الاحتلال السوفيتي للأفغانستان، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفييتي، وتفكك أوروبا الشرقية، وبروز ملامح نظام عالمي جديد أو مشروع هيمنة جديد، ثم أتت العولمة وتجلياتها على الفاعلين الدوليين، وانعكاساتها على تأثيراتهم وأدوارهم، إذ إن التغير العام في بنية النظام الدولي، وزوال عهد القطبية الثنائية، دفع الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية للنظر إلى مرحلة نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، وبداية عصر جديد في العلاقات الدولية، هو عهد انتصار الليبرالية، واقتصاد السوق الحر، وإن هذا التحول الكبير في بنية النظام السياسي الدولي والذي أطلق عليه تسمية "النظام العالمي الجديد، كان من تداعياته ظهور جملة ترتيبات وأوضاع دولية جديدة منها الفاعلين من غير الدول[1] .

إنّ ظهور الفاعلين من غير الدول لا تعد ظاهرة جديدة، وإنّما برزت منذ ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وجاءت بعد حدوث انهيار الاتفاق الكبير الذي أرساه نظام (بريتون ورتز)[٢] عام ١٩٤٤ بخصوص القواعد والإجراءات التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ إن هذا النظام أنشأ ليمارس مهام إدارة الحرب الاقتصادية ضد الدول النامية عن طريق إدارته العليا للمديونية الدولية لصالح الدول الرأسمالية الكبرى خاصة مع كونه محاولة لتنظيم المنافسة الدولية والصراع الدولي بين الرأسماليات الكبرى [٣]، ممّا يُدل على أَن الدول النامية مركز ظاهرة انتشار الفاعلين من غير الدول وبخاصة العنيفة منها، كما إن الاهتمام بدور الفاعلين من غير الدول وبأنماط التفاعلات عبر الحدود القومية وبالأخص في المجالات الاقتصادية، وقضايا وموضوعات جديدة آنذاك، مثل أزمة الدولة القومية، التفاعلات الدولية عبر القومية، الاعتماد الدولي المتبادل، وما تمخض عنها من اتجاهات جديدة في الدراسات الدولية، كل ذلك كان من شأنه أن يسهم في بلورة موجة جديدة من الفاعلين من غير الدول أكثر تعقيداً وانتشاراً وتأثيراً للدول [٤].

ويرجع أصل الفواعل من غير الدول أكاديمياً إلى بداية السبعينيات من القرن العشرين، تحديداً في سنة ١٩٧١ نشر كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي مقالاً في مجلة المنظمة الدولية بعنوان العلاقات عبر القوميات والعالم السياسي أكسبت لهما شهرة عالمية واسعة في العلاقات الدولية، فضلاً عن اسهامات أورائي ونج حول الفاعلين المختلطين ١٩٧٢ وكذلك إسهامات بادي وسمونس حول سوسيولوجية العلاقات الدولية المعقدة، وفي سنة ١٩٧٦ ظهر كتاب بعنوان شبكة العالم السياسي والفواعل غير الدولاتية في النظام الشامل ألفّه ريجل سبخ، وأيضاً أطروحة العصر الوسيط الجديد التي طورها هيدلي بول، ومع انحسار الدولة ونمو العلاقات عبر الوطنية كتب كيوهان " الترابط المعقد ,أتامان لمحاولة تفسير نمو الفواعل وتأثيرها في العلاقات الدولية[٥]، وما يفرض نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى هو الفواعل المسلحة من غير الدول.

وقد تفاوتت نظريات العلاقات الدولية بشأن الاهتمام ببحث الفواعل من غير الدول، إذ تجاهلت النظرية الواقعية الفواعل من غير الدول على المستوى الدولي بزعم أن الدول وحدها هي التي تملك القدرات

العسكرية والسياسية لشن حرب أو التهديد بها، على الرغم من أن السلوك الدولي لتلك القوى (الفواعل من غير الدول) قد يكون أعنف من السلوك الدولي لكثير من الدول، وهذا سبب كافٍ للاهتمام بدراسته [٦].

وعلى العكس جاءت النظرية الليبرالية لتؤكد تساوي الدول مع غيرها من الفاعلين من غير الدول، فالفواعل العابرة للقومية هي بمثابة كيانات مهمة في السياسة الدولية، فالمنظمات الدولية مثلاً قد تكون فاعلاً مستقلاً في بعض القضايا من أجل تحقيق مصالحها وهنا تكون الصورة الليبرالية صورة تعددية تؤدي فيها الدول وغيرها من الفاعلين أدواراً متعددة في السياسات الدولية [٧].

كشفت التحولات السياسية في الدول العربية التي نجحت فيها الثورة عن ظهور أنماط جديدة من الفاعلين من غير الدول، وهذا الظهور لم يكن بمعزل عن الفاعلين الذين سبقوهم في النشأة والوجود في الدول العربية، ولاسيما مع التطورات المتلاحقة التي مرّت بها المنطقة العربية منذ العقدين الآخرين من القرن العشرين؛ إذ يلحظ أن هناك نوعاً من التحول والتطور المستمرين في طبيعة وأدوار الفاعلين من غير الدول – على سبيل المثال لم تعد حركات التحرر الوطني، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، هي النمط الوحيد السائد من الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، وإنما ظهرت أنماط أخرى نتيجة حركة التطور التي تمر بها المنطقة العربية سواء أكان على مستوى النظام الإقليمي العربي، أم على مستوى الدولة الواحدة، فقد تنامت أدوار فاعلين جدد آخرين منهم (حزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، والحوثيين في اليمن، والمحاكم الإسلامية في الصومال، وتنظيم القاعدة في عموم الدول العربية)، وهؤلاء الفواعل لها سمات عنيفة، وأطلقت الأدبيات التي تناولت دراسة هذا الجيل من الفاعلين تسمية (الفاعلون المسلحون) من غير الدول" Armed Non-State Actors (NSA)، أو الفاعلون العنيفون من غير الدول" (Violent Non-State Actors (NSA [٨].

إن الجهات الفاعلة غير الحكومية هي كيانات غير ذات سيادة تمارس نفوذاً وتأثيراً اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً كبيراً على المستوى الوطني، وفي بعض الحالات الدولي، لا يوجد إجماع على أعضاء هذه الفئة،

وتشمل بعض التعريفات النقابات العمالية والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية والتجمعات العرقية والجامعات فضلاً عن اللاعبين المذكورين أعلاه، تركز الجزء الأكبر من مناقشات مجموعة NIC-Eurasia على المنظمات والأفراد الذين هم حقاً "غير حكوميين" (٩) .

ويمكن القول بأن الفاعلين من غير الدول يشكلون كيانات سياسية تكتسب المزيد من الشرعية والتأثير في المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتشير تلك التسمية إلى منظمات فاعلة في الساحة السياسية غير تابعة لسلطة الدولة التي هي قائمة فيها ، ومن هنا جاء أسم (من غير الدول) ، أما الاسم (فاعل) فيمكن ترجمته بـ"فاعل" ولكن يشيع في الكتابات السياسية العربية المعاصرة استعمال كلمة "لاعب" للتعبير عن شخص أو كيان سياسي يمارس مثل هذا التأثير في مجريات الحياة العامة (١٠) .

فيما يخص مفهوم الفواعل من غير الدول، تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من المصطلحات تعبر عن الفواعل من غير الدول منها : الفواعل غير الدولية ،الفواعل غير الحكومية، الفواعل العابرة للقوميات، الفواعل الخاصة، الجهات الدولية من غير الدول، الجهات العابرة للقومية، الفواعل خارج السيادة (١١) .

يعد مفهوم (الفواعل من غير الدول) من المفاهيم التي تتسم بالغموض في مجال العلاقات الدولية، إذ لا يتضح تعريفه وتحديده من قبل المنظمات الحكومية الدولية، فهو يُعبر بوجه عام عن عناصر فاعلة منفردة ذات هياكل، وموارد، وطرائق مختلفة في التأثير السياسي على الكيان المؤسسي للدولة (١٢) . وهناك من يعرف الفواعل غير الدول بأنها : "تلك الفواعل غير الممثلة للدول، التي تعمل على المستوى العالمي، التي لها علاقة فعلية بالسياسة العالمية، فهي كيانات غير سيادية تمارس سلطات اجتماعية أو اقتصادية مهمة تؤثر على المستويات الوطنية والدولية" (١٣) . وعرف (إيفان ونيونهام)الفاعل الدولي بـ"الكيان الذي يؤدي دوراً محدداً في العلاقات الدولية"(١٤) .

ومن المفيد بالذكر أن مفهوم الفواعل من غير الدول لم يظهر بوضوح من قبل المنظمات الحكومية الدولية وبقي غامضاً في مجال العلاقات الدولية، فهو بشكل عام يعبر عن عناصر فاعلة منفردة ذات هياكل، وموارد، وطرق مختلفة في التأثير السياسي عن الكيان المؤسسي للدولة، كما أنّ مصطلح الفاعلين من غير

الدول ينطبق على جميع الجهات أو المنظمات أو القوى التي لا علاقة للدولة بتأسيسها ولها هويتها الخاصة وتتمتع باستقلال تام عن تمويل ومراقبة الحكومات وتمتلك مواردها الخاصة التي تضمن لها تحقيق أهدافها في البيئة التي تنشط فيها [١٥].

من أجل تحديد الجهات الفاعلة غير الحكومية التي انفتحت عليها بعض الدول بهدف تحقيق مصالحها السياسية، نبدأ بإعطاء تعريف واسع ومهم للفواعل من غير الدول، إذ يعرّفها جوسلين بأنها: "جهات مستقلة عن تمويل الحكومة المركزية وسيطرتها: تتشكّل من المجتمع المدني، أو من اقتصاد السوق، أو من دوافع سياسية خارج سيطرة الدولة وتوجيهها؛ تعمل أو تشارك فيها الشبكات التي تمتد عبر حدود دولتين أو أكثر – ويُعرف هذا النوع من التنظيمات في العلاقات الدولية بـ "عبر الوطنية"، وربط الأنظمة السياسية واقتصادات الدول، والمجتمعات؛ والتصرف بطرق تؤثر على النتائج السياسية، إما في إطار دولة واحدة أو أكثر من الدول أو داخل المؤسسات الدولية – لتحقيق أهداف مقصودة أو شبه مقصودة، وإما كهدف أساسي أو كجانب واحد من أنشطتهم"[١٦].

وتُعرف الفاعلون من غير الدول بأنّها كيانات تنازع الدولة في احتكارها للفعل السياسي، وتتوافر فيها سمات عدة منها إمتلاكها لهيكلية قيادية، وتتمتع باستقلالية عن الدولة التي تنتمي لها جغرافياً، وامتلاكها أهدافاً سياسية بعينها وتملك القوة (صلبة أو ناعمة) التي تؤهله لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم يستطيع أن يؤثر على سياسة الدولة، ويمكن تقسيم الفاعلين من غير الدول على وفق معيارين: نطاق العمل محلي أو دولي، والتسليح: مسلَّح أو غير مسلَّح[١٧].

وقد عرّف بريان هوكينغ ومايكل سميث الفاعلين من غير الدول بأنهم" جماعة أو منظّمة تتميز باستقلاليته وإمتلاكها مقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها، وتمثيل أتباعها ومؤيّديها، والنفوذ والقدرة على إحداث فرق اتجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها"[١٨].

كما عرّف جوزيف ناي وروبرت كيوهان الفاعلين من غير الدول بأنهم: مجموعات خاصة أو أفراد يعملون في مجال السياسة الدولية وبحاجة الى تسهيلات مادية داخل الدولة إلا أنهم ليسوا بحاجة للحكومة من أجل ممارسة العلاقات الدولية، إذ يتوجه عملهم وسلوكهم إتجاهاً مباشراً الى الفواعل الاخرى غير القومية أو الحكومات الأخرى (١٩).

في حين صاغ كل من دافني جوسلين وويليام والاس تعريفاً للفاعلين من غير الدول يمكن عُده مقبولاً وشاملاً لجميع الفواعل وهو (٢٠):

١. التمتع بالاستقلالية التامة أو المستقلة تقريباً عن تمويل الحكومات المركزية وسيطرتها النابعة من المجتمع المدني أو من الدوافع السياسية بعيداً عن سيطرة الدولة وتوجيهها .
٢. المشاركة في الشبكات الممتدة عبر حدود دولتين أو أكثر وما ينتج عنه من انخراط في العلاقات العابرة للحدود والترابط بين النظم السياسية والاقتصادية والمجتمعات .
٣. استخدام مجموعة طرائق تؤثر على النتائج السياسية سواء داخل دولة واحدة أو أكثر وفي داخل المؤسسات الدولية وقد تكون بشكل عمدي أو شبه عمدي من أجل تحقيق هدفها الرئيسي .

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تملكها الدولة من إمكانات مادية، إلا أنه توجد مجموعة واسعة من الفاعلين من غير الدول لها قدرات بارزة ومؤثرة في هيكل السياسة والاقتصاد وبشكل متزايد ولا يعني ذلك أنها متحررة من نفوذ الدولة بشكل نهائي، ولهذه المجموعات إمكان الحصول على دعم من حكومات أجنبية، فالمجموعات ذات الصلات القوية بالدولة كالقوات غير النظامية والميليشيات ومجموعات أخرى تعد فئة اخرى من الكيانات التي تستخدم القوة المسلحة، وتمتاز بامتلاكها طبيعة مزدوجة كأن تكون منفصلة عن هياكل الدولة الرسمية لكنها في الوقت ذاته تكون على صلات وثيقة بحكومة الدولة المعنية، ومن ثم هناك ثلاث قضايا يمكن أن يُفهم من خلالها الفاعلين من غير الدول وهي (٢١):

١. **الإقليم:** بعض الفاعلين من غير الدول يعمل بشكل علني في المحافل الدولية وله تمثيل في مختلف البلدان، وبعضهم الآخر يعمل سراً .

٢. **الهوية والمصادر**: هي معرفة مدى الاعتماد على الهوية الاجتماعية والثقافية والموارد من أجل تنظيم وتعبئة أعضائها وتشمل تلك الموارد (السلع المادية والخدمات والموارد غير المادية أيضاً مثل إنشاء وإنتاج الهويات الجماعية والفردية والولاء للجماعة) .

٣. العلاقة مع المجتمع الأوسع: ويقصد بها مستوى العلاقات العامة مع المجتمع الأوسع، ففي الوقت الذي تقوم به الفئات المهمشة (مثل الخلايا الإرهابية) بوضع معاييرها الخاصة بالملائمة السلوكية، فإن الفاعلين من غير الدول لا يعزلون أنفسهم ويسعون الى مراقبة وتنظيم السكان المحليين ومتابعة الاتصالات الخارجية ولديهم المواقع الالكترونية الخاصة بهم .

بناءً على تقدم، فإن مصطلح (الفواعل من غير الدول) لا يتفق عليه أكاديمياً وليس له تعريف جامع مانع ثابت، إذ يكون على تماس مع مصطلحات أخرى من قبيل: الجماعات المسلحة أو الفواعل المسلحة من غير الدول أو حركات المعارضة المسلحة أو المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر والحركات المسلحة، كما سيتم توضيح معايير الفاعلين من غير الدول وأنواعه المختلفة، فضلاً عن أهم خصائصها وحدود نشاطها .

المطلب الثاني

معايير تصنيف الفاعلين من غير الدول

نظراً لتعدد وتنوع الفاعلين من غير الدول، فقد تعددت محاولات تصنيفهم من قبل عدد كبير من الباحثين والأكاديميين، وقد استندت كل هذه المحاولات إلى معايير متعددة ومتداخلة تتعلق بالجانب المادي أو المعنوي التي يتبناها هؤلاء الفاعلون، وأهدافهم، ومدى سيطرتهم على مناطق جغرافية داخل الدول التي ينشطون فيها، وقدراتهم العسكرية والمالية وتأثيرهم في العلاقات الدولية، ومصادر تمويلهم، وكذلك خصائصهم البنيوية.

أولاً: تصنف الفواعل من غير الدول الى فئتين رئيستين:

أ. **الفواعل الشرعية:** مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات.

ب. **الفواعل غير الشرعية (العنيفة):** مثل حركات الإتجار بالأسلحة وعصابات الجريمة المنظمة والحركات المسلحة، ويعد هذا المصطلح غير متفق عليه أكاديمياً ومتداخل مع مصطلحات أخرى منها الفواعل المسلحة من غير الدول أو الحركات المسلحة، وقد تم تصنيف الحركات الإرهابية ضمن الفاعلين غير الشرعيين من غير الدول التي تتحدى سلطة الدولة (٢٢).

ثانياً: أنواع الفاعلين من غير الدول:

هناك أنواع كثيرة من الفاعلين من غير الدول ويمكن تمييزها وفقاً للمعايير في أدناه (٢٣):

١. **المعيار المادي المُدعّم لنشاط الفاعل:** والذي يبرز المورد المستمد منه الفاعل قوته وضمان استمراريته، ويكون أمّا مادياً أو معنوياً (قيمياً):

أ. **المعيار المادي:** وهو يتراوح ما بين إمتلاك الموارد الاقتصادية وبالأخص المالية والسيطرة على إقليم أو حتى جزء منه وبين امتلاك وسائل النفوذ والقوة العسكرية.

ب. **المعيار القيمي:** وينشأ عنه الفاعل أو يتبناه؛ ويشمل المعتقدات والدين والثقافة واللغة.

ج. **المعيار المكاني:** وهو يشمل أو يشير الى حيز النشاط الذي يشغله الفاعل:

د. **معيار العلاقة بالدولة:** وبموجبه يكون الفاعل إمّا فاعلاً حكومياً أو غير حكومي، شرعياً أو غير شرعي.

هـ. **معيار الأهداف للفاعلين:** وتمثل الأهداف التي رسمها الفاعل ويعمل من أجل تحقيقها، وتكون إمّا بالحفاظ على الوعي القائم أو تغييره وتصحيحه ليخدم الفاعل.

و. **معيار نوع النشاط الممارس من جانب الفاعل:** ويكون إمّا اقتصادياً أو حقوقياً أو سياسياً أو أمنياً.

وفي تقسيم آخر للفاعلين من غير الدول [٢٤]:

١. **فواعل فوق الدولة:** والتي يقصد بها الفواعل التي تأخذ سمة الهيئة الجامعة لعدد الدول وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية.

٢. **فواعل تحت الدولة:** هي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي لها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعته، وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول، وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول ومن الأمثلة عليها: أحزاب، وميليشيات، وطوائف، وقبائل، وعصابات، وشركات، وجمعيات، ووسائل أعلام... الخ.

٣. **فواعل عابرة لحدود الدولة:** هي حركات وأطراف غير حكومية قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني لكنها تتصل وتؤثر في هيئات أخرى من ذات نوعها وتتأثر بها (تحت الدولة، وعابرة للدولة) أو مع (دول) أو (فوق الدولة – منظمات وهيئات)، وهو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشراكة والتعاون العلني والرسمي، أو التبعية والتأثيرات والتأثر والطابع غير الرسمي وربما السري.

يسعى البعض من الفاعلين من غير الدول الى استخدام القوة المسلحة من أجل تحقيق أهدافها، إذ إنه غالباً ما يعتمد الفاعلون المسلحون من غير الدول على استخدام القوة أو في الأقل التهديد باستخدامها من أجل تحقيق أهدافهم، وهذه الأهداف قد تكون سياسية أو أمنية أو اقتصادية ومالية، أو كل هذه الأهداف مجتمعة [٢٥]، ومنها على سبيل المثال: تنظيم (القاعدة) وتنظيم (داعش) وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والكثير من التنظيمات التي لا تسيطر على أقاليم جغرافية محددة داخل الدول، ولكن قد تتمركز أنشطتها بصورة أكبر في مناطق محددة، وهي في الغالب تعمل في الخفاء، وتمارس الكر والفر، وتنتقل من مكان

لآخر بحسب المعطيات والظروف المحيطة بها ، ومن ذلك على سبيل المثال عصابات الجريمة المنظمة، والتنظيمات الإرهابية المستهدفة من جانب الدول، وهذه وتسمى بالفواعل من غير الدول العنيفة المسلحة .

من جهة أخرى هناك فاعلون عنيفون من غير الدول تحركهم الاوضاع القائمة في الدول التي تتواجد فيها من تغيير نظامها السياسي والاجتماعي مثلاً، وقد تحولت من مسلحة الى تنظيمات تسعى الى مصالحها ذات طابع سياسي بحت، ولذلك فهي تكون حريصة على إستمرار الأوضاع القائمة، خاصة إذا كانت هذه الأوضاع تسمح لها بممارسة أنشطتها وضمان مكاسبها وامتيازاتها ، وهذه الفواعل من غير الدول تتمثل في الطبيعة المركبة أو الهجينة لبعض هؤلاء الفاعلين، إذ يستند التنظيم في هذه الحالة إلى أكثر من هوية، ويقوم بعدة أدوار في نفس الوقت، مثل حزب الله في لبنان على سبيل المثال، فهو من جهة حزب سياسي، دأب على الانخراط في العمليات الانتخابية، والمشاركة في الحكومات الائتلافية، والدخول طرفاً في التجاذبات والحوارات السياسية الداخلية، وهو من جهة أخرى، قوة عسكرية، إذ إنه يمتلك قدرات عسكرية لا تقل بحال من الأحوال عن قدرات الجيش اللبناني إن لم تكن تزيد [٢٦] .

ويشمل مصطلح الفاعلين من غير الدول كيانات متعددة مثل الأفراد والمنظمات والشركات والاقاليم والحركات وأنظمة الأمر الواقع التي تقوم بوظائف ليس لها أي ارتباط مع الحكومات الوطنية وأهمها ما يأتي:

١. **الافراد ذوي السلطة الخارقة** (Super Empowered Individuals): ويمثلون أشخاص لهم القدرة على التغلب على جميع القواعد والاتفاقيات والقيود لممارسة أشكال النفوذ السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي الفريد كافة على عدد من الأحداث الانسانية والتي نتج عنها مناقشة واسعة النطاق ومثال ذلك (الصناعيين الكبار والمجرمين والمولين والمؤسسات الاعلامية والإرهابيين) وهؤلاء يمارسون نفوذهم من خلال استخدام سلطة المال والسلطة الاخلاقية والخبرة في مجالات العمل المختلفة التي يقومون بها [٢٧] .

٢. **الشركات المتعددة الجنسيات** Multinational Corporations تُعد الشركات المتعددة الجنسيات من الشركات ذات المساهمة الفعالة في عملية تنشيط الاقتصاد الدولي نظراً لتعدد انشطتها ولما تمتاز به من ضخامة وانتشار جغرافي في جميع أنحاء البلاد وما وراء الحدود، وهي الشركات التي تدير الإنتاج أو تقدم الخدمات في بلدين في الأقل وتسعى دائماً إلى تحقيق الأرباح والاستمرارية والنمو (٢٨).

٣. **المنظمات غير الحكومية (NGO)**: وهي منظمات خاصة ذات استقلالية وطوعية وغير ربحية، تعمل لتحقيق مصلحة أو مهمة، تنشأ باتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو حركات الأفراد الخاصة ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وتقسم المجموعة الثانية الى المنظمات غير الحكومية التي ترعاها المجتمعات والتي توجد بشكل رئيس في العالم الغربي والمنظمات غير الحكومية التي ترعاها الدولة والتي يطلق عليها (GONGOs) (٢٩) ولها فروع في دول مختلفة.

٤. **أنظمة واقاليم الامر الواقع**: وهي كيانات تمارس كل وظائف الحكومات ذات السيادة في المحافظة على النظام والقانون ومحاكم العدالة وتبينها وفرض القوانين بين سكان الأراضي بين فرد وآخر من دون الدولة والأمثلة عليها كثيرة منها أفغانستان (قبل عام ٢٠٢١ وحكم طالبان للبلاد) وتختلف طبيعة أنظمة الأمر الواقع والظروف التي تعمل في ظلها (٣٠).

نظراً لتعدد وتنوع الفاعلين من غير الدول بشكل كبير، فقد تعددت محاولات تصنيفهم من قبل عدد كبير من الباحثين والمتخصصين، وقد استندت هذه المحاولات إلى معايير متعددة ومتداخلة منها ما تتعلق بالأيديولوجيات التي ينتمي اليها هؤلاء الفاعلون، وأهدافهم، ومدى سيطرتهم على مناطق جغرافية داخل الدول التي ينشطون فيها، وقدراتهم العسكرية، ومصادر تمويلهم، وطبيعة علاقة التنظيم بالدولة والتنظيمات الأخرى، وعلى سبيل المثال لا الحصر يعرض الجدول الآتي تصنيفات للفاعلين من غير الدول:

الجدول (١) يبين:

ت	الفواعل من غير الدول	النوع	النماذج	الدافع والغرض	النطاق العمل
١	شركات متعددة الجنسيات	غير عنيفة (غير مسلحة)	شركات جنرال موتورز	اقتصادي	دولي
٢	منظمات دولية غير حكومية	غير عنيفة (غير مسلحة)	الصليب الأحمر، والعفو الدولية	إنساني	دولي
٣	حركات التحرر الوطني	عنيفة (مسلحة)	حركة فتح	سياسي	محلي
٤	عصابات الجريمة المنظمة	عنيفة (مسلحة)	جماعات الإتجار بالأسلحة والأعضاء البشرية والمخدرات	اقتصادي	دولي
٥	الشركات الأمنية الخاصة	عنيفة (مسلحة)	شركة بلاك ووتر	اقتصادي	دولي
٦	المنظمات الدولية	غير عنيفة (غير مسلحة)	الأمم المتحدة	سياسي	دولي
٧	الحركات الدينية	عنيفة (غير مسلحة)	الاخوان المسلمين	سياسي / ديني	محلي
٨	المرتزقة	عنيفة (مسلحة)	المليشيات في ليبيا	اقتصادي	محلي
٩	الأحزاب عابرة للحدود	عنيفة (غير مسلحة)	حزب الله، حركة حماس	سياسي	اقليمي

١٠	الافراد	غير عنيفة (غير مسلحة)	الفاتكان	ديني	دولي
١١	الحركات المسلحة	عنيفة (مسلحة)	داعش، تنظيم القاعدة، جبهة النصرة،	سياسي	اقليمي
١٢	القوات شبه العسكرية	عنيفة (مسلحة)	قوات الدفاع الذاتي في افريقيا	سياسي	اقليمي

الجدول من تصميم الباحث بالاعتماد على المصدر: صفاء ابراهيم الموسوي، "الفواعل من غير الدول والامن العالمي بعد عام ٢٠٠١"، (بغداد: جعفر العصامي للطبع والتجليد الفني،٢٠١٨)، ص٥٧١.

ويكشف الجدول السابق عن الصعوبات التي تكتنف عملية تصنيف الفاعلين من غير الدول، إذ تعددت التصنيفات بتعدد الباحثين والمتخصصين، حتى وإن كانت هناك بعض القواسم المشتركة بين هذه التصنيفات، إذ إن بعض الفاعلين من غير الدول تدخل في فئتين وليس فئة واحدة، ومن ذلك على سبيل المثال: المليشيات الخاصة والشركات، والمنظمات الإجرامية وعصابات الشباب، والمرتزقة وشركات الأمن الخاصة، وهو الأمر الذي يربك عملية التصنيف، وأكثر من هذا فإن بعض التصنيفات سالفة الذكر تنطوي على نوع من الخلط وعدم التمييز بوضوح بين المفاهيم المستخدمة، فهي تتضمن على سبيل المثال فئتي الحركات المسلحة وأحزاب عابرة للحدود ويمثل حزب الله والاخوان المسلمين انموذجاً لها، ويثير مثل هذا الخلط خلافات جوهرية بشأن معايير التصنيف [٣١].

الخاتمـــــة

يتبين مما سبق وجود محاولات متعددة لتصنيف الفواعل من غير الدول، لما تحتويه من تعقيدات كبيرة، فمن الصعب تصنيف الفواعل من غير الدول على أساس عنيفة مسلحة أو غير مسلحة، إذ إن الاعتماد على مثل هذه المعايير كثيراً ما يحدث لبس وغموض؛ لكثرة تصنيفات الباحثين ومراكز الدراسات لهذه الفواعل من غير الدول، لكن ثمة تقسيم رئيس قائم على أساس المسلح وغير المسلح والذي يكون معتمداً على أساس تحقيق الربح فقط أما النوع الثاني فهو المسلح العنيف القائم على أساس استخدام القوة العسكرية، وارتباطاً بما سبق سيقتصر المطلب القادم على تحليل نمط واحد من هذه الأنماط وهو نمط الفواعل العنيفة المسلحة من غير الدول، الذي يشمل كل الحركات أو التنظيمات التي تلجأ إلى استخدام العنف المادي بطرائق مختلفة من أجل تحقيق غايات وأهداف معينة.

المصادر والهوامش

١. لمزيد: محمد بوبوش، الفواعل من غير الدول وتأثيرها في العلاقات الدولية، وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية، (بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٢٢).

٢. بريتون ورتز: مؤتمر دولي عقد في ((بريتون ودز، نيوهمشاير)) في الولايات المتحدة الأمريكية في تموز ١٩٤٤ لمناقشة الاقتراحات التي قدمتها كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و كندا فيما يتعلق بمشاكل موازين المدفوعات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والذي نتج عنه إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير، ينظر: هارولد جيمس، "من بريتون وودز الى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، التمويل والتنمية، ٢٠١٧) ص٥.

٣. جاسم محمد طه، "أثر دور الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والامني في المنطقة العربية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١٤، (العراق: كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، د.ت)، ص٢٧٦.

٤. بازغ عبد الصمد، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٧٢٥، ٢٠١٢/٥/١٢، على الموقع الالكتروني:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307332

تاريخ الزيارة ٢٦/ ٣/ ٢٠٢٢

٥. نهاد رحمين وعتيقة كواشي، "الفواعل غير الدولية: مقاربة في المسببات والادوار"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ١٠، العدد ٣، (الجزائر: جامعة باتنه، ٢٠٢١)، ص٥٦٨

٦. أنور محمد فرج محمود، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط، مجلة دراسات قانونية وسياسية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد ٩، (السليمانية: كلية القانون والسياسة – جامعة التنمية البشرية، ٢٠١٧)، ص٢٧٤.

٧. مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"، (الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، ٢٠٢١)، ص ١٦٣.

٨. سالم مطر السبعاوي، نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي الجديد، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ٣٢١–٣٢٢.

9. National Intelligence Council (NIC), **Non-state Actors: Impact on International Relations and implications for the United States**, August, 2007), P. 2.

١٠. أنور محمد فرج محمود، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٧.

١١. نهاد رحمين وعتيقة كواشي، "مصدر سبق ذكره، ص٥٦٨.

١٢. ريهام محمد أحمد احمد حسين واخرين، "الفواعل العنيفة من غير الدول: رؤية استطلاعية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣١، العدد ٣، (مصر: جامعة حلوان، د ت)، ص ٥٦٠.

١٣. كنزة حشايشي، "دور الفواعل اللادولتية في صنع السياسة العامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، ٢٠١٥) ص١٤.

14. G. Evans, J. Newnham. The Dictionary of World Politics, (New York: Harvester Wheatsheaf, 1990), P. 6.

١٥. صباح عبد الصبور عبد الحي، "استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة نموذجاً، مجلة المعهد المصري، المجلد ١، العدد ٣، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية، ٢٠١٦)، ص ١٢٥.

16. Josselin, D. and Wallace,W. Non-state Actors in World Politics. (Houndmills: Palgrave2001). P.P.3-4.

١٧. صباح عبد الصبور عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

١٨. شهرزاد ادمام، الفواعل العنيفة من غير الدول دراسة في الاطر المفاهيمية والنظرية، سياسات عربية، العدد٨، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص٧٠.

١٩. نهاد رحمين، عتيقة كواشي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦٩ .

٢٠. أنور محمد فرج محمود، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٨ .

21. DCAF & Geneva Call, Op. Cit., p. 9-11.

٢٢. أنور محمد فرج و باخان ئاكو نجم الدين رشيد ، "نظرية الواقعية الجديدة والجماعات الإرهابية: دراسة مقارنة للقدرة التوصيفية والتفسيرية للنظرية" ، مجلة الدراسات السياسية والامنية، المجلد ٣، العدد ٥، (السليمانية: كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠٢٠)، ص ص١٥-١٦ .

٢٣. شهرزاد ادمام، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

٢٤. احمد جميل عزم، "معايير تصنيف الفواعل العنيفة من غير الدول" ، (بغداد: جامعة المستنصرية، ٢٠٢١)، ص ٣ .

٢٥. حسنين توفيق إبراهيم، الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي: تحديات راهنة وآفاق مستقبلية، مجلة كراسات استراتيجية، المجلد ٢٨، العدد ٢٩٩، (مصر: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، ٢٠١٩)، ص ٧ .

٢٦. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٨-٩ .

27. National Intelligence Council (NIC), Non-state Actors: Impact on International Relations and Implications for the United States, Op. Cit., P. 2.

٢٨. لمزري مفيدة وسالمي وردة، "الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية" ، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد ٥، العدد ١، (الجزائر: المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، ٢٠٢٠)، ص١٣٧ .

٢٩. ابراهيم حسين معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان: حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الانسان، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١)، ص١٨ .

30. REDRESS, Not Only the State: Torture by Non-State Actors, MAY 2006, P .15 .

٣١. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ .